E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/48
7 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠(أ) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

مسألة حقوق الإنسان في قبرص

تقرير الأمين العام المقدم وفقاً لمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/١١٢

١- قررت لجنة حقوق الإنسان، في مقررها ١٩٩٦/١١٢ المؤرخ في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الاحتفاظ في جدول أعمالها بالبند ١٠(أ) المعنون "مسألة حقوق الإنسان في قبرص" على أن يكون مفهوماً أن الاجراءات التي تتطلبها القرارات السابقة للجنة بشأن هذا الموضوع تبقى سارية المفعول، بما في ذلك الطلب الموجه إلى الأمين العام لتقديم تقرير إلى اللجنة فيما يتعلق بتنفيذها. وهذا التقرير مقدم وفقاً لذلك المقرر.

٢- كررت اللجنة، في أحدث قرار لها بشأن هذا الموضوع (١٩٩٧/٥٠) نداءاتها السابقة من أجل أن تعاد كافة حقوق الإنسان كاملة إلى سكان قبرص، ولا سيما إلى اللاجئين. واعتبرت المحاولات الرامية إلى استيطان أي جزء من فاروشا من قبل أشخاص غير سكانها عملاً غير شرعي وطالبت فوراً بالكف عن هذه الأنشطة. ودعت أيضاً إلى البحث عن كافة الأشخاص المفقودين وبيان أسباب فقدانهم دون مزيد من الإبطاء وإلى إعادة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة القبارصة بما في ذلك حرية التنقل وحرية الاستيطان والحق في الملكية.

٣- وخلال العام الماضي لم تنجح بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، التي نفّذت في الإطار الشامل الذي وضعه مجلس الأمن، في إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية التفاوض.

٤- وفي اجتماع غير رسمي عقد في منتصف نيسان/أبريل، حضره أيضاً كبار المسؤولين في الأمانة العامة، شدد الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على الأهمية التي يعلقونها على اتباع نهج شامل لتسوية مشكلة قبرص، على أساس قرارات مجلس الأمن، والاتفاقات العالية المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ والجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه. وفي ١ أيار/مايو، اعتمد المجلس تعيين هانغ سونغ يوم، وزير خارجية جمهورية كوريا السابق، ممثلاً خاصاً جديداً فيما يتعلق بقبرص بدلاً من جوكلارك الذي خدم منذ ١٩٩٣.

٥- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، اجتمع سلفي على حدة مع كل من زعيمي قبرص آملاً أن يستطيع تأكيد أن كليهما مستعد لاستئناف المحادثات المباشرة على أساس الاعتراف المتبادل باهتمامات كل منهما ورغبة في التوصل إلى حل وسط. ورغم أن هذين الاجتماعين لم يسفرا عن اتفاق بشأن سرعة عقد محادثات مباشرة، فقد وفرا أساساً يمكن أن يواصل الممثل الخاص، استناداً إليه اتصالاته بالطرفين بغية تحقيق اتفاق. وتحقيقاً لهذا الغرض، زار البروفيسور هان المنطقة في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه واجتمع بالطرفين القبرصيين وبحكومتي اليونان وتركيا. وسافر أيضاً إلى موسكو وباريس ولندن ودبلن وبروكسل لاجراء مشاورات مع الحكومات المعنية ورئاسة الاتحاد الأوروبي والمسؤولين في اللجنة الأوروبية. وأكدت مشاوراته زيادة الاهتمام من جانب المجتمع الدولي بايجاد تسوية لمسألة قبرص (انظر ٤٦٧/١٩٩٦).

٦- وكما توضّح في تقرير كانون الأول/ديسمبر المقدم إلى مجلس الأمن عن بعثة المساعي الحميدة للأمين العام في قبرص (S/1990/1055)، تصاعدت التوترات في السنة الماضية وبلغ العنف على طول خطوط وقف اطلاق النار مستوى لم يُر منذ ١٩٧٤. وألقت أحداث ١١ و١٤ آب/أغسطس وآثارها ظلالاً على الزيارة الثانية التي قام بها البروفيسور هان إلى المنطقة في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولذلك تركزت مباحثاته مع زعيمي الطائفتين على طرق تقليل التوتر. وأثناء الزيارة الثالثة التي قام بها للمنطقة، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وجد أن الفجوة بين موقفي الجانبين لم تضق وان كلاً من الزعيمين لا يزال يعرب عن شكوك خطيرة حول النوايا الحقيقية للزعيم الآخر. وفي هذه الأثناء، استمر الاهتمام الدولي بمشكلة قبرص في التزايد في النصف الثاني من ١٩٩٦ مع قيام مسؤولين كبار من عدد من البلدان، وأيضاً مبعوث رئاسة الاتحاد الأوروبي بزيارة قبرص واليونان وتركيا للمساعدة في التغلب على الطريق المسدود الحالي باستكشاف الطرق الممكنة للتقريب بين موقفي الجانبين.

٧- وفي قرار مجلس الأمن ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عمد المجلس، من بين جملة أمور، إلى الترحيب بجهود الممثل الخاص للأمين العام، وبجهود من يعملون لدعمهما، من أجل تمهيد الطريق لاجراء مفاوضات مباشرة مفتوحة في النصف الأول من ١٩٩٧ بين زعيمي الطائفتين بغية تحقيق تسوية شاملة، وناشد الطرفين أن يتعاونا معه. وأكد المجلس أيضاً على أن نجاح تلك العملية سوف يتطلب بناء ثقة حقيقية متبادلة على الجانبين وتفادي الأعمال التي تزيد التوتر، وناشد زعيمي الطائفتين أن يوجدا مناخاً للتصالح والثقة. وأعرب المجلس أيضاً عن قلق بالغ بشأن المستوى المفرط للقوات العسكرية والتسلح في جمهورية قبرص وبشأن سرعة التوسع فيه وتحسينه وتحديثه، بما في ذلك بدء استخدام أسلحة متطورة.

٨- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أعربت عن قلقي إزاء زيادة التوتر في قبرص. وأشرت إلى أن الأحداث التي وقعت مؤخراً تؤكد من جديد عدم الاستقرار الذي يلازم الحالة الراهنة ويزيد من الضرورة العاجلة لبذل جهود متضافرة ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة من خلال المفاوضات وأكدت على أهمية اجراء محادثات دقيقة الإعداد، وجهاً لوجه، بين الزعيمين وناشدت الطرفين أن يستجيبا للأفكار المختلفة التي قدمتها الأمم المتحدة لتقليل التوتر وتحاشي خطر حدوث مواجهة في الجزيرة.

٩- وانتظاراً لاجراء تسوية، واصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص، في إطار ولايتها، أداء وظائف انسانية لصالح القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والذي بلغ عددهم ٤٨٦ نسمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. واستمر موظفو قوة الأمم المتحدة في قبرص في اجراء المقابلات سراً مع القبارصة اليونانيين الذين قدموا طلبات "للنقل الدائم" إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة وذلك من أجل التحقق من أن النقل اختياري. واستمرت أيضاً قوة الأمم المتحدة في قبرص في تسهيل زيارات القبارصة اليونانيين من منطقة كارباس إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة لأسباب عائلية وغيرها من الأسباب. وفضلاً عن ذلك، استمرت القوة في المساعدة على اتخاذ ترتيبات لاجراء اتصالات بين الموارنة الذين يعيشون في الجزيرة والذين يعيش ١٨٧ منهم في الجزء الشمالي، وفي تسليمهم مواد غذائية وغيرها من الإمدادات المقدمة من حكومة قبرص. وواصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص زياراتها الدورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة وساعدت في وضع ترتيبات لزيارات للمّ شمل الأسر للقبارصة الأتراك. وقوة الأمم المتحدة في قبرص على علم بوجود ٣٤٣ قبرصياً تركياً يعيشون في الجزء الجنوبي من قبرص وعرّفوا القوة بوجودهم. وواصلت القوة في تسهيل الإجلاء العاجل لأفراد كل من الطائفتين الذين يقيمون في الجزء الشمالي من قبرص لأسباب طبية.

١٠- وواصلت قوة الأمم المتحدة في قبرص بذل جهودها للتشجيع على الاحتفالات المشتركة بين الطائفتين وتسهيلها بهدف زيادة الاتصال والتعاون بينهما. وخلال ١٩٩٦، دعت الأمم المتحدة وسفارات عدة حكومات معنية ومنظمات غير حكومية إلى إقامة مثل هذه الاحتفالات ونظمتها. وثمة حدث بارز كان الدعوة المفتوحة التي نظمتها قوة الأمم المتحدة في قبرص في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الذي انضم فيه ما يزيد على ٠٠٠ ٣ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى موظفي الأمم المتحدة في فندق ليدرا بالاس للاحتفال بيوم الأمم المتحدة. ولكن منذ ذلك الوقت، كثيراً ما حالت مظاهرات جرت على الجانب القبرصي اليوناني بالقرب من فندق ليدرا بالاس دون المرور عبر منطقة الأمم المتحدة الحاجزة، وخصوصاً دون مرور السائحين الراغبين في زيارة شمال قبرص لمدة يوم. وكان رد الفعل القبرصي التركي هو تأجيل عدة أنشطة مشتركة بين الطائفتين إلى حين إعادة إقرار الأحوال الطبيعية عند نقطة التفتيش. وطلبت قوة الأمم المتحدة في قبرص مراراً وتكراراً إلى الحكومة أن تضمن السيطرة على المظاهرات وألا تعوق هذه المظاهرات العبور العادي عند نقطة التفتيش.

١١- وطوال عام ١٩٩٦، استمرت السلطات القبرصية التركية في تصميمها على منح التصاريح، على أساس حالة بحالة، للقبارصة الأتراك الذين يريدون حضور الأنشطة المشتركة بين الطائفتين حتى داخل منطقة الأمم المتحدة الحاجزة. وكثيراً ما رُفض هذا الإذن بإخطار قصير الأجل أو بلا إخطار وبلا تفسير. ورغم الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة في قبرص وبرامج الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية المعنية والمنظمات غير الحكومية، لم يتحقق تقدم في إزالة هذه العقبات.

١٢- وكما سبقت الإفادة به (انظر E/CN.4/1996/54) ووفقاً للفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٠٦٢ (١٩٩٦)، استمرت قوة الأمم المتحدة في قبرص في رصدها عن كثب لأحوال معيشة القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة وأحوال معيشة القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي وفي تقييمها في ضوء توصيات قوة الأمم المتحدة في قبرص في مجلتها للشؤون الإنسانية (E/CN.4/1996/54، الفقرتان ١٥-١٦).

١٣- وفيما يتعلق بالقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من قبرص والذين يُمنحون نفس الحقوق القانونية والامتيازات التي تمنح للقبارصة اليونانيين، ولكن كثيراً ما كانوا ضحايا لتمييز نزوي أو لمضايقات الشرطة، قدمت قوة الأمم المتحدة في قبرص أربع توصيات في مجلتها للشؤون الإنسانية إلى الحكومة لإدخال تحسينات في أحوالهم. وتم تنفيذ هذه التوصيات. وأجرت الحكومة تحقيقاً في عدة حوادث وفُصل رئيس الشرطة ونائبه في ليماسول. وسيقرر المحامي العام الإجراءات الأخرى التي يجب اتخاذها في ضوء البيانات التي يجمعها أمين المظالم الحكومي. ويُنظر حالياً في التدابير الرامية إلى توسيع نطاق سلطات التحقيق المخولة لأمين المظالم لكي تشتمل على سلطة التحقيق الجنائي، وأيضاً تخويل المحامي العام حق تعيين محققين جنائيين للحالات التي تشتمل على شكاوى مقدمة ضد الشرطة. ويجري أيضاً اتخاذ خطوات لجعل المدّعين العامين مستقلين عن مقر إدارة الشرطة. وأخيراً، يجري تحسين المنهج الدراسي لكلية الشرطة للمساعدة في زيادة وعي الشرطة بشأن المسائل الدستورية ومسائل حقوق الإنسان. وقد افتتحت الحكومة مكتباً للاستعلامات والاتصال في ليماسول مزوداً بموظفين يتحدثون التركية حيث يستطيع القبارصة الأتراك الحصول على معلومات ومساعدة فيما يتعلق بمستحقاتهم. ووافقت الحكومة أيضاً على توصية قوة الأمم المتحدة في قبرص بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية للقبارصة الأتراك يعمل فيها مدرس قبرصي تركي.

١٤- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، افتتحت قوة الأمم المتحدة في قبرص مركز اتصال في ليماسول يُفتح يومين أسبوعياً لزيادة تسهيل وظائف القوة الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

١٥- لم تتغير الحالة الإنسانية للقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من قبرص تغيراً هاماً خلال ١٩٩٦. ومع ذلك، لوحظت بعض التحسينات فيما يتعلق بسفر القبارصة اليونانيين داخل الجزء الشمالي من الجزيرة، وسفرهم إلى الجزء الجنوبي إذا أرادوا زيارة أقرب الأقارب في الجزء الشمالي من قبرص. ورُكّبت بعض أجهزة الهاتف في منازل القبارصة اليونانيين في منطقة كارباس ومنازل الموارنة في كوروماكيتي. ورغم ذلك، لا تسمح أجهزة الهاتف بطلب مكالمات مباشرة مع الجزء الجنوبي من الجزيرة وهي الجهة الرئيسية المقصودة للمكالمات من جانب هاتين الطائفتين. والقيود الرئيسية المفروضة على القبارصة اليونانيين والموارنة في الجزء الشمالي من قبرص والتي أشير إليها في مجلة الشؤون الإنسانية لعام ١٩٩٥ لقوة الأمم المتحدة في قبرص لا تزال قائمة. فمثلاً، أولاد المدرسة القبرصية اليونانية الذين تزيد سنهم عن ١٦ سنة للبنين و١٨ سنة للبنات والذين يذهبون إلى المدرسة في الجزء الجنوبي من قبرص لا يسمح لهم أبداً بالعودة إلى بيوتهم في الجزء الشمالي ولا حتى للزيارة. ولا يزال السفر داخل الجزء الشمالي من قبرص مقيداً بالنسبة للقبارصة اليونانيين وكذلك دخول الأمكنة ذات الأهمية الدينية: لا يجوز القيام بمثل هذه الزيارات إلا بمجموعات لا يقل عددها عن ٢٠ شخصاً. ولا يزال القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في كارباس لا يستطيعون توريث الأملاك الثابتة إلى أقرب أقاربهم الذين يعيشون خارج منطقة قبرص

الشمالية. والسياسة المستمرة التي تتبعها السلطات القبرصية التركية هي اعتبار الأملاك "مهجورة أو بلا صاحب" كلما توفي مالك من القبارصة اليونانيين أو الموارنة أو ترك المنطقة بصفة دائمة.

١٦- حدثت تحسينات محدودة فيما يتعلق باحترام حرية تنقل الموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من قبرص وفيما يتعلق بتوفير الماء لهم. ومع ذلك لم ينشأ بعد في كورماكيتي مركز طبي كان من المفروض أن يزوره أطباء وممرضات من الموارنة على أساس منتظم. وتصر السلطات القبرصية التركية على أنه توجد هناك مرافق طبية مناسبة. وينبغي الإشارة إلى أن اتفاق فيينا الثالث المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ ينص بالتحديد على أن يستطيع القبارصة اليونانيون الذين يعيشون في الجزء الشمالي من قبرص الحصول على رعاية طبية من أطبائهم. وقد أصبحت هذه المسألة أهم أيضاً في ضوء تزايد الاحتياجات الطبية لفئة كبار السن.

١٧- وثمة تطور إيجابي حدث أثناء الفترة المستعرضة كان السماح لما عدده ١٦٠ من القبارصة اليونانيين بزيارة دير الرسول اندريا في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ حتى وإن كان هذا الحج أُلغي فيما بعد بسبب المظاهرات العنيفة والأحداث التالية التي وقعت في ديرينيا في ١١ و١٤ آب/أغسطس. وهناك تطور إيجابي آخر كان السماح للقبارصة الأتراك بعبور خط الحرس الوطني لوقف إطلاق النار بالحافلات للمشاركة في احتفال تذكاري في كوكينا في ٨ آب/أغسطس.

١٨- ومما يؤسف له أن الأنشطة المشتركة بين الطائفتين تأثرت تأثراً سلبياً بسبب أحداث آب/أغسطس وآثارها. وقررت السلطات في الشمال تطبيق تدابير أمن أكثر شدة. فمن ناحية، فرضت قيود على التنقل على القبارصة اليونانيين الذين يقدمون طلبات لزيارة أقارب من الدرجة الأولى في كارباس. ومن ناحية أخرى، ثُبِّطت همة القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ويعملون في الجزء الجنوبي للسفر جنوباً وبالتالي لم يستطيعوا مواصلة عملهم. ومنذ آب/أغسطس، أوقفت السلطات القبرصية التركية عملية النقل الطبي المنتظمة التي توفرها قوة الأمم المتحدة في قبرص للأشخاص الذين يعيشون في الشمال ويرغبون في الحصول على عناية طبية تخصصية في الجنوب.

١٩- طرحت قوة الأمم المتحدة في قبرص للمناقشة مع السلطات القبرصية التركية قلق القبارصة اليونانيين بشأن تدنيس التراث الثقافي في الجزء الشمالي من الجزيرة وبشأن حالة إصلاحه. وتعتبر السلطات القبرصية التركية أن صيانة المدارس والأبنية الدينية مسؤولة منها، ورغم نقص موارد هذه السلطات، فإنها لا تسمح للقبارصة اليونانيين بتوفير المال اللازم لهذا الغرض. وينبغي مع ذلك الإشارة إلى أنه لا توجد في بعض الحالات، إلا مبادرات محدودة من جانب القبارصة اليونانيين الذين يعيشون هناك ترمي إلى تحسين الأمور بإمكانياتهم الخاصة بهم.

٢٠- طُلب إلى قوة الأمم المتحدة في قبرص أن تساعد في اتخاذ الترتيبات لتوفير بديل لقس متقاعد من القبارصة اليونانيين ومدرس في كارباس. وحتى اليوم، ترفض السلطات القبرصية التركية السماح بشغل هاتين الوظيفتين الشاغرتين. ويجب الإشارة إلى أن حرية التعليم والدين للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة كفلت على نحو محدد في اتفاق فيينا الثالث. ومع ذلك، جعلت السلطات القبرصية التركية تعاونها متوقفاً على استبدال إحدى المدرّستين من القبارصة اليونانيين التي تعرف بنضالها السياسي. والمدرّسة المتبقية الوحيدة في ريزوكارباسو مطالبة حالياً بتدريس حوالي ٣٠ تلميذاً من فئات

عمرية مختلفة في فصل واحد. ولذلك أثر ضار على مستوى التعليم في كارباس وينطوي على انتهاك لاتفاق فيينا الثالث.

٢١- وخلال الجزء الأخير من ١٩٩٦، فرضت السلطات القبرصية التركية قيوداً على حرية تنقل عدد من الموارنة في كورماكيتي بسبب خلاف حول تعيين مختار عينته السلطات القبرصية التركية في القرية. ولم تنجح حتى الآن جهود قوة الأمم المتحدة في قبرص للمساعدة في إيجاد حل مقبول لطائفة الموارنة في هذه المنطقة. وبصرف النظر عن الحالة السياسية في القرية المارونية، فإن رفض السلطات القبرصية التركية حرية التنقل لأفراد هذه الطائفة وأقاربهم في الجنوب أمر لا يمكن قبوله.

٢٢- وإثر المظاهرات والأحداث العنيفة التي وقعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتصل عدد من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة بقوة الأمم المتحدة في قبرص وأعربوا عن قلقهم بشأن سلامتهم. ونتيجة لذلك، زادت شرطة الأمم المتحدة المدنية زياراتها للقبارصة الأتراك في الجنوب. ومع افتتاح مركز الاتصال التابع لقوة الأمم المتحدة في قبرص في ليماسول (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، زاد الاتصال المنتظم للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في المنطقة بموظفي الشؤون الإنسانية التابعين لقوة الأمم المتحدة في قبرص.

٢٣- تأثر القبارصة الأتراك الذين يعيشون أو يعملون في الجزء الجنوبي من قبرص وفي منطقة الأمم المتحدة الحاجزة تأثراً ضاراً من جراء نتائج أحداث الشهور الأخيرة التي شكلت أسوأ فترة من العنف بين الطائفتين شوهدت منذ ١٩٧٤. وأوقف معظم العاملين، بمن فيهم المقيمون في بيلا من القبارصة الأتراك، عن عملهم مؤقتاً. وحثت قوة الأمم المتحدة في قبرص الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إمكان عودة هؤلاء الأشخاص إلى أماكن عملهم دون إبطاء. وفي هذه الأثناء، كإجراء مؤقت، تدخلت قوة الأمم المتحدة في قبرص بنجاح لكي يحصل هؤلاء الأشخاص على مستحقات للبطالة.

٢٤- وتواصل قوة الأمم المتحدة في قبرص الحفاظ على اتصال وتعاون وثيقين مع السلطات العسكرية والمدنية في كل من الجانبين ونجحت ترتيبات الاتصال عموماً رغم أن اتصال القوة في الوقت المناسب وبدون رقابة بالمحتجزين في كل من الجانبين، ولا سيما هؤلاء الذين عبروا المنطقة الحاجزة، يحتاج إلى تحسين. وثبتت القيمة الفائقة لترتيبات الاتصال الخاصة التي اتخذت مع السلطات العسكرية والمدنية في كل من الجانبين أثناء مظاهرات آب/أغسطس بالقرب من ديرينا في المنطقة الحاجزة، وليس أقل ما لهذه الترتيبات من قيمة في مقاومة المعلومات المضللة التي كان يمكن، نظراً للتوتر السائد، أن تؤدي بسهولة إلى أعمال ناتجة عن التضليل ويحتمل أن تكون لها نتائج خطيرة.

٢٥- ولا تزال الجهود المبذولة لتحسين حرية تنقل قوة الأمم المتحدة في قبرص في الجزءالشمالي من الجزيرة غير موفقة. ومما يثير القلق أن الشرطة المحلية لا تزال تراقب باستمرار قوة الأمم المتحدة في قبرص أثناء الزيارات الإنسانية التي تقوم بها للقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من قبرص. ويؤثر ذلك تأثيراً ضاراً على الاتصالات الإنسانية التي تجريها هذه القوة مع هاتين الطائفتين.

٢٦- وتستمر قوة الأمم المتحدة في قبرص في التعاون مع مكتب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين بوصفها منسقة للمساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الأشخاص المشردين المحتاجين في قبرص

وفي مجال التعاون بين الطائفتين في مختلف المجالات. وتواصل القوة أيضاً التعاون والاتصال الوثيقين مع سلطات الشرطة لكل من الطائفتين في المسائل ذات الجوانب المشتركة بين الطائفتين.

٢٧- في رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وموجهة إلى زعيمي الطائفتين، طلب إليهما الأمين العام أن يوافقا على أربع نقاط محددة كعلامة لعزمهما على أن تحقق لجنة الأشخاص المفقودين تقدماً عاجلاً قبل بدء الإجراء الخاص بتعيين عضو ثالث. ولكن الأمين العام ذكر في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنه بالرغم من العمل الضخم الذي قام به الجانبان، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط الأربع، ويجري النظر حالياً في مدى فائدة استمرار تقديم دعم الأمم المتحدة إلى اللجنة (S/1996/1016، الفقرة ٢٧).

٢٨- ويرد بيان أنشطة قوة الأمم المتحدة في قبرص، بما فيها الأنشطة المتعلقة بمسؤولياتها الإنسانية في التقريرين الأخيرين اللذين قدمهما الأمين العام إلى مجلس الأمن عن العملية في قبرص (S/1996/411 وS/1996/1016). ويرد بيان كامل لبعثة المساعي الحميدة الأخيرة التي قام بها الأمين العام في قبرص في تقريريه الأخيرين المقدمين إلى مجلس الأمن (S/1996/467 وS/1996/1055).

- - - - -